أفضل فرصة أخيرة لمواجهة

تغير المناخ

الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو قد تكون بداية عصر جديد للتنمية المستدامة.

آمار بتاشاريا ونيكولاس ستيرن

أثبتت جائحة كوفيد-١٩ أن الوجود البشري هش ومحفوف بالمخاطر. ولكن إن لم نتخذ إجراءات فورية لمواجهة تغير المناخ، فإن أضراره ربما ستكون أشد وطأة وأطول أجلا من تداعيات الجائحة. وأي قرارات سيتم اتخاذها في الوقت الحالي سيكون لها دور حاسم في تشكيل مستقبل البشر والكوكب. وعلينا ألا نعود أدراجنا إلى ما عهدناه في السابق، بل يتحتم علينا إعادة البناء نحو عالم أفضل من خلال تحقيق نمو مستدام وشامل وصلب.

وفي تقرير خاص صدر عام ٢٠١٨ بعنوان "Global Warming of 1.5°C" ، أبرزت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تلك المخاطر الجسيمة الناجمة عن تجاوز الاحترار العالمي ١,٥ درجة مئوية، والتداعيات الواضحة لتغير المناخ، والوقت

المتاح المحدود للسيطرة عليها. وتشير التوقعات إلى أن تسارع واشتداد وتيرة تغير المناخ ستنشأ عنهما أضرار أكثر حدة على البيئة والأرواح والأرزاق. فعلى سبيل المثال، سيؤدي ارتفاع درجات الحرارة بدرجتين مئويتين بدلا من ١,٥ درجة مئوية إلى القضاء على جميع الشعاب المرجانية على سطح الكوكب تقريبا، بدلا من القضاء على ٧٠٪ إلى ٩٠٪ منها، وتعرض ٣٧٪ من السكان، بدلا من ١٤٪، إلى ارتفاع حاد في درجات الحرارة مرة كل خمس سنوات على الأقل. وفي حال تجاوز الاحترار مستوى درجتين مئويتين، سيزيد ذلك كثيرا من خطر حدوث تغيرات بيئية أوسع نطاقا لن يمكن علاجها على الأرجح. ويوثق الفريق الحكومي في تقريره الصادر عام ٢٠٢١ التسارع الحاد في وتيرة تغير المناخ، مما يحد بدرجة كبيرة من الوقت المتاح لخفض الاحترار العالمي من درجتين مئويتين إلى ١,٥ درجة مئوية ويؤكد على ضرورة الوصول بمستوى صافي الانبعاثات إلى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠.

ويتنامى الوعي في الوقت الحالي بأن تقديرات حجم المخاطر والتكاليف الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ أقل كثيرا من الواقع. فقد يؤدي تغير المناخ في حالة عدم السيطرة عليه إلى تهجير مئات الملايين من المواطنين، ومعظمهم في العالم النامي، وتزايد احتمالات الصراعات. وبالمثل، تعتمد الاقتصادات كثيفة الكربون على وظائف قد يتم الاستغناء عنها مستقبلا للحد من التلوث وتجنب حدوث تغيرات مناخية كارثية. وستكون هناك خسائر على مستوى الوظائف والدخول، مما سيؤدي إلى سقوط العديدين في براثن الفقر. وكلما تأخرنا في الحد من انبعاثات الكربون، ستزداد حدة الاضطرابات الناتجة عن الصدمات المستقبلية.

وبفضل التطور التكنولوجي، تتراجع في الوقت الحالي تكلفة الطاقة المتجددة لتزداد تنافسيتها أمام الوقود الأحفوري. وهناك أيضا شواهد متزايدة على أن خفض الكربون لا يعوق النمو والتنمية وتوفير فرص العمل، بل يتيح مسارا نحو تحقيق نمو أكثر شمولا وصلابة واستدامة «ليبدأ عصر النمو الشامل في القرن الحادي والعشرين».

الاستثمار والابتكار

تنشأ عن زيادة الإنفاق على البنية التحتية المستدامة آثار مضاعفة قوية. فعلى المدى القصير، من شأن ذلك أن يساعد الاقتصاد العالمي على التعافي من آثار جائحة كوفيد-١٩ من خلال توفير فرص عمل واستثمار جديدة. وعلى المدى المتوسط، يمكن أن يساهم في زيادة الابتكار وخلق مصادر جديدة للنمو والحد من الفقر وعدم المساواة وتوفير هواء وماء أكثر نقاء في الوقت نفسه. وعلى المدى الطويل، يعد استقرار التغيرات المناخية هو السبيل الوحيد إلى مستقبل قابل للاستمرار.

ولتمكين التحول عن الكربون، يجب على الحكومات العمل مع أصحاب المصلحة لتشجيع نظم الطاقة والنقل النظيفة، والتنمية الذكية، والاستخدام المستدام للأراضي، والإدارة الرشيدة للمياه، والاقتصاد الصناعي الدائري. وهناك حاجة إلى استثمارات ضخمة لإحلال البنية التحتية المتقادمة المسببة للتلوث، والتصدي لأوجه عجز البنية التحتية ودعم التغيرات الهيكلية في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، واستعادة رأس المال الطبيعي وحمايته. وفي تقرير تم إعداده للعرض على مجموعة السبعة، أكدنا على ضرورة زيادة حجم الاستثمارات السنوية العالمية في العقد الحالي وما بعده بنسبة ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في مرحلة ما قبل الجائحة.

وتحتاج الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (بخلاف الصين) إلى دفعة أكبر بسبب ما شهدته مؤخرا من تراجع حاد في الاستثمارات وحاجتها إلى التمويل لدعم النمو وأهداف التنمية والتغيرات الهيكلية، بما في ذلك تعجيل وتيرة التوسع الحضري. ويمثل العقدان القادمان مرحلة انتقالية حاسمة بالنسبة للأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ويتطلبان المزيد من الاستثمار في جميع أشكال رأس المال – المادي والبشري والطبيعي والاجتماعي.

ويتيح الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة والنامية إمكانية كبيرة للتعجيل بالوصول إلى مستوى صفري صاف من خلال الحلول منخفضة أو صفرية الكربون، بدءا من استخدام الوقود المستدام في الطائرات وحتى السيارات الكهربائية. ويخلص تقرير "Paris Effect" الصادر عام ٢٠٢٠ إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠ يمكن أن تصبح الحلول منخفضة الكربون قادرة على المنافسة في القطاعات التي ستمثل ٧٠٪ من الانبعاثات حينها، مقابل ٢٥٪ في الوقت الحالي وصفر بالمائة منذ خمس سنوات.

أهداف الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

نظمت الأمم المتحدة لما يقرب من ثلاثة عقود مؤتمرات قمة عالمية لمناقشة تغير المناخ ضمت جميع بلدان العالم تقريبا. وستنعقد قمة هذا العام في غلاسكو برئاسة المملكة المتحدة. وسيجتمع قادة العالم والعلماء والشركات والمسؤولون الماليون بالقطاعين العام والخاص والنشطاء في مجال قضايا المناخ والصحفيون وغيرهم من المراقبين في هذا المؤتمر الذي تأجل انعقاده لعام كامل بسبب الجائحة.

وفيما يلي أهم أهداف مؤتمر غلاسكو:

- استهداف الوصول إلى انبعاثات صفرية صافية في شتى القطاعات وتوفير حزمة تمويلية ذات مصداقية.
- التزام جماعي وخارطة طريق من أجل التعجيل بالوصول بمستوى انبعاثات الكربون إلى الصفر في قطاعي الكهرباء والنقل، مع اتخاذ تدابير طموحة فيما يتعلق بتسعير الكربون والسياسات القطاعية والاستغناء التدريجي عن الفحم ودعم الابتكار.
- دعم التأقلم والصلابة، لا سيما في البلدان الفقيرة المعرضة للخطر، وكذلك دعم إعادة بناء رأس المال الطبيعي وحمايته.
- حشد الشركات والتمويل من القطاع الخاص لدعم هذه الأهداف وضخ التمويل في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

الرسم التوضيحي: DANIEL GARCIA

تسعير الكربون بمصداقية سيكون بمثابة إشارة مهمة لتوجيه الاستثمارات والابتكارات نحو التكنولوجيات النظيفة والتشجيع على كفاءة استخدام الطاقة.

ومن شأن زيادة الدعم الحكومي وتعزيز التعاون الدولي المساهمة في تسريع وتيرة الابتكار وتحقيق خفض إضافي في التكلفة وضمان توافر التكنولوجيات منخفضة الكربون على نطاق واسع، بما في ذلك في الاقتصادات النامية. وتحتاج الاقتصادات المتقدمة والنامية في الوقت الحالي إلى المزيد من الاستثمارات والتدابير التنشيطية المالية لمواجهة تداعيات الجائحة مع ضمان الإدارة المسؤولة لمستويات الدين والعجز على المدى المتوسط. ويمكن لسياسة المالية العامة بشقيها الإيرادي والإنفاقي دعم التحول إلى نمو شامل منخفض الكربون، بما في ذلك من خلال تطبيق مفهوم الموازنة الخضراء.

السياسات اللازمة للتعجيل بالتحول المنشود

يجب على صناع السياسات إعلان توقعات واتجاهات واضحة لتحديد كيفية الوصول بالانبعاثات الصافية إلى مستوى الصفر. وفي هذا الصدد، دعا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعدد متزايد من الأكاديميين ومسؤولي القطاعين العام والخاص إلى رفع الدعم عن الوقود الأحفوري وتسعير الكربون. فتسعير الكربون بمصداقية سيكون بمثابة إشارة مهمة لتوجيه الاستثمارات والابتكارات نحو التكنولوجيات النظيفة والتشجيع على كفاءة استخدام الطاقة. وقالت المدير العام لصندوق النقد الدولي «بدون ذلك، لن نستطيع ببساطة تحقيق أهداف اتفاقية باريس»، وأضافت «إننا نتوقع أن تصبح هذه الإشارة السعرية أكثر قوة بمرور الوقت – فبحلول عام ٢٠٣٠، يجب إجراء زيادات كبيرة على سعر الكربون بحيث يصل متوسط السعر العالمي إلى ٧٥ دولارا أمريكيا لطن ثاني أكسيد الكربون مقابل ٣ دولارات للطن في الوقت الحالي» لضمان فعالية هذه الأداة.

وإلى جانب تسعير الكربون، سيتطلب التحول إلى نمو يتسم بالصلابة أمام التغيرات المناخية تنفيذ سياسات عديدة مختلفة وداعمة لبعضها البعض بسبب الإخفاقات الكبيرة التي تشهدها الأسواق، وتوافر أدوات أخرى قوية وفعالة من خلال السياسات، والمعوقات التي تفرضها اعتبارات الاقتصاد السياسي. وكما أشارت دراسة صدرت مؤخرا، يتعين على الحكومات والقطاع الخاص القيام بما يلي:

- تعزيز نظام تسعير الكربون من خلال سياسات تستهدف قطاعات محددة – قواعد تنظيمية ومعايير لضمان كفاءة الطاقة ومزيج من الرسوم والتخفيضات – والاستغناء التدريجي عن الفحم.
- تشجيع الاستثمار العام في البنية التحتية الصلبة والمستدامة، بما في ذلك الحلول الطبيعية – كإحياء الأراضي المتدهورة وصون النظم الإيكولوجية الحالية – مع تخفيف حدة التداعيات على الفقراء.
- دعم الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من خلال اتخاذ تدابير على مستوى السياسات، كفرض مدفوعات مالية على استخدام خدمات النظم الإيكولوجية، وتطبيق قواعد تنظيمية، وإصلاح نظام دعم الزراعة والمياه، وتقديم حوافز للتشجيع على تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للحد من اعتماد النمو الاقتصادي على الموارد المادية.
- تطبيق سياسات صناعية وغيرها لتشجيع الابتكارات المراعية للمناخ، بما في ذلك في مجالات التحول الرقمي والمواد الجديدة والعلوم الحياتية وعمليات الإنتاج، مع التركيز على التنسيق بين السياسات والسياسات طويلة الأجل وتخطيط السياسات بوجه عام.
- إتاحة معلومات وتشجيع المناقشات العامة حول الأعراف والسلوكيات الاجتماعية اللازمة للحد من الطلب على الطاقة وخفض كثافة الكربون في الأنشطة الاستهلاكية والتجارية، وتوعية المواطنين بشأن مخاطر تغير المناخ ونظم الإنذار المبكر وخطط الإخلاء في حالة وقوع كوارث طبيعية.
- الاتساق بين الأهداف التمويلية والمناخية – إدارة مخاطر الاستقرار المالي الناتجة عن تغير المناخ، والسعي إلى تحقيق العائد الاجتماعي والخاص المرجو من خلال الاستثمارات الخضراء، وتعبئة الموارد اللازمة للاستثمار بما في ذلك إعطاء دفعة قوية للتمويل المناخي الدولي، وتحقيق الاتساق بين السياسات النقدية والرقابية وأهداف الانبعاثات الصافية الصفرية.
- استحداث أدوات تأمينية وشبكات أمان اجتماعي لتخفيف التداعيات المباشرة للصدمات المناخية.
- ينبغي أن تصاحب الاستثمار والدعم المقدمين لتشجيع التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون خطة انتقالية عادلة لصالح العمالة والشركات والمناطق المتضررة – فالتغير السريع سينطوي على حدوث اضطرابات على جانبي الإنتاج والاستهلاك.
- مراعاة اعتبارات الاستدامة في سياق الإدارة المالية العامة والحوكمة المؤسسية، واستخدام نماذج أكثر دقة والنظر إلى مؤشرات أخرى بخلاف إجمالي الناتج المحلي عند تقرير أولويات السياسات وقياس مستويات الرفاهة والاستدامة.

ومن خلال العمل معا على مواجهة تغير المناخ، ستستفيد البلدان من الزيادة القوية في مستويات الطلب ووتيرة تعافي الاستثمار، ووفورات الحجم، وتراجع تكلفة التكنولوجيات الجديدة. وسيكون العائد من التعاون والابتكار قويا للغاية في الوقت الحالي بسبب ارتفاع معدلات البطالة عقب الجائحة والحاجة إلى توفير لقاحات كوفيد–١٩ للعالم أجمع وتزايد تهديدات تغير المناخ وفقدان التنوع الإحيائي والتدهور البيئي. والفشل في مواجهة أي من هذه التحديات يمثل تهديدا للصحة البشرية والرخاء الاقتصادي ومستقبل الكوكب ككل.

تعبئة التمويل لمواجهة تغير المناخ

سيتطلب إحراز التقدم المرجو في مجال العمل المناخي العالمي برنامجا على نفس القدر من الطموح لتمويل العمل المناخي. ورغم وجود رصيد وفير من المدخرات المجمعة طويلة الأجل، والانخفاض الكبير في أسعار الفائدة العالمية في الوقت الحالي، يجد العديد من الأسواق الصاعدة ومعظم الاقتصادات النامية صعوبة في الحصول على القدر المطلوب من التمويل طويل الأجل، كما تمثل تكلفة رأس المال معوقا رئيسيا أمام الاستثمار المستدام.

لذلك فإن التزام الاقتصادات المتقدمة بتوفير تمويل مناخي بقيمة ١٠٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٠ ليس مجرد التزام رمزي بل هو أساس العمل المناخي. فالتقدم بمصداقية نحو تنفيذ هذا الالتزام يمثل نقطة فاصلة لنجاح المؤتمر القادم والعمل المناخي في العالم النامي.

وعلى البلدان الغنية البناء على التزام مجموعة السبعة من خلال زيادة التمويل المناخي خلال الفترة ٢٠٢١–٢٠٢٢ ومضاعفته إلى ٦٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٥. وتوجد حاجة ماسة إلى تحسين جودة التمويل المناخي من خلال زيادة المنح عن مستواها المنخفض في الوقت الحالي، ومضاعفة التمويل المتاح لدعم التأقلم على الفور، وضمان استخدام ما لا يقل عن نصف التمويل المناخي الميسر المتاح في دعم أهداف التأقلم والصلابة.

وفي ضوء الصلاحيات والأدوات المتاحة لبنوك التنمية متعددة الأطراف وهيكلها المالي، فإنها تعد المصدر الأكثر فعالية لدعم العمل المناخي في البلدان النامية وتعبئة التمويل المناخي واستخدامه على النحو الأمثل. وعلى هذه المؤسسات استخدام جميع صلاحياتها وأدواتها في مواجهة الأزمة الحالية والاتفاق على زيادة التمويل المتاح بحلول عام ٢٠٢٥ بثلاثة أضعاف مستواه عام ٢٠١٨. وسيتطلب ذلك التعجيل بإعادة تمويل موارد المؤسسة الدولية للتنمية هذا العام (وهي صندوق البنك الدولي المعني بمساعدة البلدان الأكثر فقرا)، واستخدام الميزانيات العمومية لبنوك التنمية بفعالية أكبر، وحشد المزيد من التمويل من القطاع الخاص، والتعجيل بتطبيق اتفاقية باريس، وإجراء زيادات استباقية في مستوى رأس المال.

كذلك يمكن أن يساعد إنشاء الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة داخل صندوق النقد الدولي في دعم هذه الجهود، كما تتيح المقترحات المقدمة من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا وصندوق الأرض الذي أسسه جيف بيزوس سبلا أخرى لضمان التوظيف الفعال للتمويل المناخي الميسر. ويعد استخدام المنصات الوطنية، التي دعمتها مجموعة العشرين دون تطبيق فعلي على أرض الواقع حتى الآن، خيارا آخر لزيادة التنسيق.

ويجري العمل في الوقت الحالي على تحقيق الاتساق بين النظام المالي والمخاطر والفرص المناخية من خلال خطة التمويل الخاص التي وضعها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته السادسة والعشرين والمبادرات الأخرى مثل فرقة عمل مجلس الاستقرار المالي المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، وشبكة تخضير النظام المالي، وتحالف وزراء المالية للعمل المناخي، ومجموعة خبراء التمويل المستدام المنبثقة عن الاتحاد الأوروبي، ومجموعة العمل المعنية بالتمويل المستدام المنبثقة عن مجموعة العشرين التي تم تشكيلها مؤخرا.

ترجمة التعهدات إلى أفعال على أرض الواقع

وصف المبعوث الرئاسي الأمريكي الخاص لشؤون المناخ جون كيري المؤتمر القادم المقرر عقده في غلاسكو بتاريخ ٣١ أكتوبر بأنه «أفضل فرصة أخيرة لإدراك حقيقة» التهديدات الناجمة عن تغير المناخ. وقد حددت الرئاسة البريطانية للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تحت قيادة ألوك شارما أولويات مؤتمر غلاسكو، وهي الالتزام بهدف الانبعاثات الصفرية الصافية، وتعزيز الجهود الهادفة إلى دعم التأقلم والصلابة، وتنفيذ الالتزام بتوفير تمويل مناخي بقيمة ١٠٠ مليار دولار أمريكي، وزيادة التمويل الخاص وتحويل مساره لخدمة الأهداف المناخية، وتعزيز التعاون في تنفيذ جميع الأهداف المذكورة.

وتم إحراز تقدم مشجع بالفعل. ففي اجتماعها في منتجع خليج كاربس في شهر يونيو، التزمت مجموعة السبعة بالوصول بمستوى صافي الانبعاثات إلى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠، وخفض الانبعاثات الجماعية إلى النصف خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠٣٠، وزيادة تمويل المناخ وتحسين جودته بحلول عام ٢٠٢٥، وصون/حماية ما لا يقل عن ٣٠٪ من الأراضي والمحيطات بحلول عام ٢٠٣٠. وللمرة الأولى، أشارت مجموعة العشرين إلى ضرورة العمل على تسعير الكربون. وفي القطاع الخاص، التزم عدد متزايد من الشركات عبر جميع القطاعات بأهداف صفرية صافية، كما حددت المؤسسات المالية الكبرى مواعيد نهائية لتخفيض صافي الانبعاثات الكربونية في حافظاتها إلى الصفر.

ويمثل العقد الحالي مرحلة حاسمة للغاية. فما سيحدث على المستويين المحلي والدولي سيحدد مدى قوة وشمول التعافي في مرحلة ما بعد كوفيد–١٩ وما إذا كان العالم سيبدأ مسارا جديدا نحو النمو المستدام. وفي حال نجاحنا، سيكون ذلك بمثابة عصر جديد للتنمية المستدامة يحمل في طياته المزيد من الفرص لجميع المواطنين على مستوى العالم. أما إذا فشلنا، فلن نخسر عقدا كاملا دون تنمية فحسب، بل سيواجه سكان الكوكب خطرا داهما خلال العقود القادمة. لذلك علينا أن نختار الآن، وأن يتحلى اختيارنا بالحكمة. FD

آمار بتاشاريا زميل أول في مركز التنمية المستدامة بمؤسسة بروكنغز. **نيكولاس ستيرن** أستاذ كرسي إندرابراساد جوردهانباي باتيل في الاقتصاد والعلوم الحكومية ورئيس معهد غرانثام لبحوث تغير المناخ والبيئة في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.